



مسوده

تقرير مراجعة منتصف المدة للقطاع

القطاع: فريق قطاع الإصلاح والتنوع الاقتصادي.

فترة تغطية التقرير: 1 يناير (كانون ثاني) 2008 - 31 مارس (آذار) 2009

أ) التقييم الشامل للتقدم تجاه نتائج فريق الأمم المتحدة القطري

نتيجة فريق الأمم المتحدة القطري			
• تحقيق إصلاح وتنمية إقتصادية مستدامة، وشاملة اجتماعياً ومتوازنة بين الجنسين في العراق.			
المؤشرات المقترحة	قاعدة البيانات الأساسية	الهدف عام 2010	الوضع كما هو عليه في شهر مارس عام 2009
تبنى تشريع رئيسي وأدوات سياسية لتطوير إقتصادي شامل اجتماعياً، ومتوازن بين كلا الجنسين، وموجه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (الجديدة).	0	نعم	الأهداف الإنمائية للألفية مدمجة في خطة التطوير لمدة خمس سنوات موضوعة قيد التطوير حالياً لدى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مع دعم العملية من قبل الأمم المتحدة.
عدد الوظائف المستدامة المتولدة في القطاع الخاص.	غير متوفر	سيجري تحديدها	خلق 9688 وظيفة، وإنشاء أو دعم ما مجموعه 26115 مؤسسة.
الخطط والسياسات المتبناة للنقل وإمداد الكهرباء لمواجهة وسد المتطلبات الحالية والطلب المحتمل في المستقبل.	0	الخطة الرئيسية للكهرباء جاهزة. خطة	الخطة الرئيسية للكهرباء جاهزة بحلول عام 2009. وثمة خطة رئيسية لقطاع الطيران المدني موجودة حالياً مع تقرير

رئيسية لقطاع الطيران المدني جاهزة.	مركز يجري إعداده حالياً لتوضيح وتحديد مراحل الأولويات.
--	--

مسرد تحليلي لسير التقدم في العمل:

1- تم تحسين القدرة لإجراء مسوحات ودراسات صناعية، وصياغة سياسيات واستراتيجيات ملائمة للتنمية الصناعية من خلال برامج بناء الطاقات والقدرات تحت مظلة برنامج تقوم بتنفيذه "منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بعنوان: تقييم فني لتنمية قطاع الصناعات الزراعية في العراق". ومن شأن ذلك المساعدة بصورة كبيرة في توفير بيئة تمكينية ملائمة لتنمية وتطوير القطاع الصناعي.

2- يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حالياً بدعم ومساعدة الحكومة العراقية في تطوير "خطة التنمية الوطنية" للسنوات الخمس المقبلة (2010-2014) التي ستركز على التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد في البلاد على العائدات النفطية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على تحديد نواحي الأولويات للاستثمار لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف الإنمائية للألفية (MDG).

3- ومن خلال تطوير وتنمية المؤسسات وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - SME - عملت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية- UNIDO - على تسهيل عملية إنشاء وتشكيل مؤسسات جديدة في محافظات بغداد، وإربيل وذي قار. وتهدف وحدات تطوير المؤسسات -EDU- - المقامة إلى توفير فرص العمل وتوليد مصادر دخل للسكان وخفض مستوى الفقر. كما عملت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية- UNIDO - على تنظيم عدد من الدورات التدريبية بهدف خلق وتشكيل فريق مستشارين للأعمال لوضعه ضمن وحدات تطوير المؤسسات، وإيجاد فريق مستشارين محليين يمكن استخدامهم للقيام بعملية تحسين ورفع مستوى المؤسسات ووضع خطط التنمية وإجراء التدريبات على أنشطة إعداد مشاريع الاستثمار وتقييمها وغير ذلك.

4- كما دعمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية- UNIDO - إنشاء وحدات تطوير المؤسسات - EDUs- في ثلاث محافظات . وتهدف هذه الوحدات إلى تسهيل إنشاء مؤسسات جديدة ودعم أصحاب المؤسسات القائمة حالياً، وقد نجحت المنظمة المذكورة في خلق وظائف لنحو 138 فرداً في محافظة أربيل.

5- ومن أجل تحسين الوضع في مناطق الحلة والأهوار ومحافظة السليمانية وتطوير شبكة مؤسسات التمويل الصغيرة ، عملت منظمة العمل الدولية/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/ برنامج التنمية المحلية- ILO/UNOPS LADP - على تطوير شبكة مؤسسات التمويل الصغيرة في المقاطعات الريفية بمحافظة السليمانية ومدينة الحلة- وفي وسط وجنوب مناطق الأهوار مما عمل على دعم نحو 1241 شخصاً. ولتحقيق الاستفادة في هذا الشأن، عملت منظمة العمل الدولية/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - UNOPS & ILO - على الشراكة مع "مؤسسة CHF" والتي ستعمل من خلال مؤسسات التمويل الصغيرة على مد صندوق القروض الصغيرة إلى أجل أبعد من عمر المشروع المفترض. كما تمكنت منظمة العمل الدولية و مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - ILO & UNOPS - في عام 2008 من دعم 750 مؤسسات صغيرة جديدة وقائمة من قبل في قطاعات إقتصادية رئيسية وإفادة شرائح ضعيفة من السكان في جميع المقاطعات المستهدفة. وفي نهاية عام 2008، جرى توزيع قروض بقيمة 202100 دولار أمريكي في الحلة، وبمبلغ 150200 دولار في الأهوار و204900 دولار في محافظة السليمانية. ومن خلال هذه القروض، أتاحت للناس فرصة فتح مؤسسات أعمال جديدة و/أو تطوير المؤسسات القائمة من قبل، مما عمل بدوره على خلق وظائف جديدة للعاطلين عن العمل.

6- ومن خلال مشروع المنظمة الدولية للهجرة- IOM's project - وبرنامج تحقيق الاستقرار والأمن البشري - PHSS -، جرى توزيع 4494 منحة عينية لأصحاب مؤسسات أعمال حرة ، وحصل 733 على دورات توجيهية وأطعم أدوات عمل، واستطاعت دعم تشكيل وإنشاء 1816 مؤسسة أعمال.

7- ومن خلال عدد من برامج الإقراض الصغيرة، استطاعت "مؤسسة CHF" من دعم 18000 شخص بالإضافة للمساعدة في خلق 8309 وظائف عمل جديدة.

8- وقد جرى تقديم دراسة فريق منظمة الطيران المدني الدولي - ICAO - إلى المسؤولين في الحكومة العراقية في شهر مارس عام 2009 لمراجعتها. وقد تضمنت هذه الدراسة توصيات لوضع أدوات قانونية جديدة، وفصل بعض المهام والصلاحيات عن بعضها البعض، وإحداث تغييرات تنظيمية واستحداث وظائف جديدة، وتدريب موظفين، بالإضافة للإجراءات اللازمة لتحقيق الالتزام والتقيد بمقاييس منظمة الطيران المدني الدولي والممارسات الموصى بها. وفي أعقاب مراجعة ثانية، فإن التقرير سيجرى توزيعه باسم "الخطة الرئيسية للطيران المدني". وبمساعدة "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- UNDP - عمدت وزارة النقل العراقية إلى تشكيل فريق صياغة مسودة تشريع قانوني لاستكمال وضع قانون الطيران المدني في عام 2009. وبالإضافة لذلك، فإنه يجري التخطيط حالياً لاتخاذ الترتيبات

اللازمة لعقد مؤتمر لأصحاب العلاقة والجهات المختصة الإقليمية لزيادة الاستثمارات في قطاع الطيران المدني. كما عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - UNDP - على إطلاق "مشروع المعينات الملاحية المرئية - VNAP - في ميناء أم قصر. ومن بين الأهداف الرئيسية بموجب هذا المشروع هو تطوير الطاقة المؤسساتية والإدارية للمرفأ.

9- وبالعمل عن كئيب مع وزارة الكهرباء، عمل " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - UNDP " على المساعدة في تطوير خطة رئيسية للكهرباء لمواجهة ودعم الجهود القومية في سائر أنحاء البلاد لتحسين البنية الأساسية للكهرباء. وقد تم إدراج مصادر الطاقة المتجددة والقضايا البيئية ضمن هذه الخطة. وبالإضافة لذلك، جرى العمل على توفير المسودات الأولية لمصادر الطاقة المتجددة والقضايا البيئية ضمن خطة الكهرباء بحيث يتم استكمالها في عام 2009.

ب) التقييم الشامل لسير التقدم نحو نتائج قطاعات الأعمال

نتيجة القطاع 1

السياسات والاستراتيجيات المحسنة والتطويرات المؤسساتية ذات الصلة التي تعتبر في غاية الحساسية والحيوية لأهداف الألفية الإنمائية والشاملة اجتماعياً، وتحقق المساواة بين الجنسين وتدعم وتعزز التنمية الاقتصادية للفقراء.

مؤثرات النتائج (معدلة و/أو مقترحة)	قاعدة البيانات الأساسية	الهدف	الوضع كما هو في شهر مارس 2009
عدد وثائق التخطيط القومية والمحلية التي تدمج بداخلها الأهداف الإنمائية للألفية التي تبنتها الحكومة العراقية.	0	2008 2009: 3 2010: كلا	5 قيد الإنجاز
برنامج سوق العمل النشط - ALMP الذي تبنته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والموازنة المخصصة له عام 2009.	كلا	2008: كلا 2009: نعم 2010: نعم	كلا
شبكة السلامة الاجتماعية - SSN - التي تم تعديلها من أجل تحسين الأهداف وزيادة مجال التغطية	كلا	2008: العائلات ذات الدخل	كلا

	المتدني المحددة في دراسة قياس مقاييس الحياة - البنك الدولي، LSMS:WB 2009: كلا 2010: نعم		- لتغذية نظام الضمان الاجتماعي
كلا	2008: كلا 2009: نعم 2010: نعم	كلا	هيكل السياسة، وتشمل وسائل ضمان إدخال العامل الاجتماعي ومفاهيم المساواة بين الجنسين المتبنية لتطوير المشاريع الصغيرة والكبيرة - SME - في العراق.
الخدمات المالية: 1241 شخصاً. الخدمات غير المالية: 1593 شخصاً	2008: سيحدد 2009: سيحدد 2010: سيحدد	سيجري تحديد ذلك	زيادة وصول المشاريع الصغيرة والكبيرة للخدمات المالية وغير المالية (قاعدة البيانات الأساسية سوف تظهر من خلال مسح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، راجع المنتج 3 ر1 .
كلا	2008: كلا 2009: كلا 2010: نعم	كلا	تبنى نظام المناطق الصناعية/ الحرة (2010).
مؤتمر برنامج حماية الاستثمار - IPP Conference	3: 2008 5: 2008 4: 2010	0	عدد المشاريع المنسقة التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر - FDI - والاستثمار المحلي.
التحليل الشامل لسير التقدم في الأعمال:			
1- يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لدمج أهداف التنمية الألفية في خطة التنمية الوطنية الخمسية بالإضافة لأربع خطط أخرى.			
2- جرت مساعدة تبنى سياسات نشطة لسوق العمل من خلال برامج المنظمة الدولية للهجرة - برنامج تحقيق الاستقرار والأمن البشري 1 والمرحلة المتوسطة لبرنامج تحقيق الاستقرار والأمن البشري ومن خلال			

برنامج المرشدين داخلياً: IDP بشكل عام، حيث أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تعتبر النظرير الرئيسي المقابل لبرنامج تحقيق الاستقرار والأمن البشري - المنظمة الدولية للهجرة - IOM PHSS.

3- يجري العمل حالياً على تصميم برنامج إصلاح نظام التوزيع العام وسيشمل إصلاح شبكة الأمان الإجماعي - SSN ونظام الضمان الاجتماعي.

4- لا يزال وصول مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة للحصول على خدمات مالية محدوداً للغاية، وخاصة خارج المراكز المدنية الرئيسية، أو في مجال الحصول على قروض من قطاع البنوك الرسمي، أمراً ضعيفاً للغاية، بالنسبة للعائلات ذات الدخل المحدود والفقراء المعرضين للتأثر بسرعة. وبموجب المسح المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تم إجراؤه من قبل منظمة العمل الدولية، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ILO/UNOPS في عام 2008 بموجب برنامج التنمية المحلية، فإن معظم المشاريع والمؤسسات العراقية (89 بالمئة من المؤسسات التي تم مسحها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحلة، و 70 بالمئة في الأهوار، و 52 بالمئة في مناطق الأرياف من محافظة السليمانية) تعتبر أن إمكانية الوصول والحصول على قروض محدودة بصفقتها العامل الرئيسي المعوق لتطور وتنمية الاقتصاد، وتوليد الدخل، وخلق وظائف عمل جديدة. ولتحسين الوضع في هذا المجال، ولتطوير شبكة من المؤسسات التمويلية الصغيرة، عملت منظمة العمل الدولية، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/ برنامج التنمية المحلية ILO/UNOPS LADP على إطلاق برنامج القروض الصغيرة في مناطق الأرياف في محافظة السليمانية، وفي مدينة الحلة - وفي وسط وجنوب مناطق الأهوار مما عمل على دعم وإسناد 1241 شخصاً. ولتحقيق الإستدامة والاستمرارية، عمدت منظمة العمل الدولية - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ILO and UNOPS إلى المشاركة مع مؤسسة CHF والتي من خلال مؤسسات التمويل الصغيرة ستعمل على تحويل ونقل صندوق تمويل القروض الصغيرة إلى أجل أطول من العمر المقرر للبرنامج في الأصل.

5- إن مشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية رقم (سي 10-07) مع مكونه المتعلق بخلق المشاريع قد عمل على تأسيس وحدات تنمية المشاريع - EDUs - في ثلاث محافظات عراقية وهي: إربيل، ذي قار، وبغداد. وقد تم تصميم وحدات تنمية المشاريع لتسهيل إنشاء مؤسسات جديدة ودعم الشركات القائمة من قبل لتوسعة وتنمية مشاريعها. وقد تم إجراء عدد من البرامج التدريبية لبناء القدرات المؤسساتية مع مرشحين قادمين من مؤسسات شراكة مختلفة. وهي بالتحديد: تدريب المدربين على تشكيل وإنشاء المؤسسات، وتدريب استشاريي مؤسسات لتحسين ورفع مستوى المؤسسات وتدريب على إعداد وتقييم مشاريع الاستثمار. وبالمحصلة، فقد عمل المشروع على تدريب 77 موظفاً من 17 مؤسسة مختلفة في توفير خدمات تطوير المؤسسات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما عمل المشروع على توفير تدريب مستشاري أعمال لجميع المرشحين من المحافظات كما بوشر في القيام بتدريب على مستوى شامل لمستشاري الأعمال للمندربين

المتخرجين من برنامج أصحاب الأعمال من إربيل وذي قار. كما عمل مكون خلق المؤسسات بالمشروع رقم (سي 1-07) على الإسهام في تأسيس مستدام لثلاث خدمات تطوير وتنمية تسهم في نتيجة المؤشر 3ر1 بشأن "عدد الخدمات المالية وغير المالية المقدمة والمدعومة فنياً ومالياً". كما عمل مكون أو عنصر رفع مستوى المؤسسات في المشروع رقم (سي 10-07) على الانتهاء من إجراء عمليتي مسح قطاع موجزة بشأن الصناعة الزراعية وإعداد التقييمات الأولية لنحو 77 مؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظات إربيل وذي قار مما عمل على الإسهام في مؤشر الإنتاج 3ر1 بشأن: "مسح القطاع الرسمي وغير الرسمي الذي تم تنفيذه". وقد عمل المشروع رقم (سي 10 - 07) على دعم وإسناد مجلس الاستثمار في حكومة إقليم كردستان بإجراء جولة دراسية للمناطق الصناعية كجزء من خطة حكومة إقليم كردستان لإعادة تنشيط البيئة الاقتصادية والاستثمارية في إقليم كردستان. وكان الهدف من مجال العمل في جولة الثلاثة أيام هو فهم مدى حيوية المناطق الصناعية ونماذجها التشريعية المرتبطة بها. وبنفس الطريقة، عملت الجولة الدراسية على المساعدة في مؤشر المنتج 4ر1 بشأن "تقييم مدى الجدوى والتوصيات المتعلقة بالمناطق الصناعية الحرة" بالإضافة إلى "عدد رفع مستويات الاستثمار المدعومة". وأخيراً عمل المشروع رقم "سي 10-07 على دعم وزارة الصناعة والمعادن في تعزيز ونشر الملفات الاستثمارية المتعلقة بالبرنامج من خلال شبكة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومكتب تعزيز الاستثمار والتكنولوجيا UNIDO-ITPO مما أسهم في مؤشر المنتج 3/4/1.

كما عمل مشروع رقم سي-10-04 على القيام بدراسة مسح للقطاع الصناعي الزراعي. وقد عطلت عملية المسح جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية - الزراعية المصنفة كمؤسسات تحتوي على 10 موظفين أو أكثر. وقد تم مسح 1621 مؤسسة صناعية. وبالإضافة لذلك، شملت عملية المسح مؤسسات صناعية زراعية على أسس نموذجية. وقد تم اختيار 1020 مؤسسة صغيرة متواجدة في 18 محافظة في الجمهورية العراقية. والمؤسسات الزراعية الصناعية هي تلك المؤسسات المرتبطة بعدد متنوع من أنشطة التصنيع والمعالجة المرتكزة على أساس المواد الزراعية الأولية بالإضافة للأنشطة والخدمات التي تشكل مدخلات زراعية. وعليه، فإن هذا المشروع قد أسهم بشدة في المنتج 3ر1 بشأن "القدرة المقواة للسلطات العامة ومقدمي الخدمات الآخرين لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ومؤشرها "مسح القطاع الرسمي وغير الرسمي الذي تم تنفيذه" واشتمل ذلك على مسح ما مجموعه 2641 مؤسسة صغيرة ومتوسطة".

6- بناء على طلب مكتب رئاسة الوزراء، جرى وضع التقييم التشريعي والمؤسساتي للقوانين الحالية المتعلقة بالصناعة والقطاع الخاص كأولوية. وسيجري القيام بهذه الأنشطة بموجب مشروع معتمد تحت رقم سي 11-08 بعنوان "برنامج تطوير القطاع الخاص للعراق". ولهذا الغرض، عملت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO على تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة سيعقد في شهر يونيو (حزيران) 2009 لمناقشة تقييم التشريعات. والنشاط التقييم التشريعي الكامل الذي يشتمل على مراجعة وتعديل القوانين ذات الصلة من

المرتقب الإنتهاء منه وإكماله بحلول نهاية عام 2009.

7- وفي شهر نوفمبر (تشرين أول) من عام 2008، عمل برنامج الأمم المتحدة الأنمائي على تنسيق مؤتمر "فرص الاستثمارات إنتاج الطاقة المستقلة (IPP) في العراق" الذي جرى عقده في منطقة البحر الميت بالأردن. وقد جرى عقد المؤتمر لمدة يومين بقيادة نائب رئيس الوزراء ومرافقة وزير الكهرباء، وكان المؤتمر بمثابة فرصة رائعة للحكومة العراقية للالتقاء مع المستثمرين في قطاع إنتاج الطاقة المستقلين وعرض فرص الاستثمار في العراق. وكان المؤتمر يهدف لتأسيس شراكة عامة - خاصة بصورة فعالة في قطاع استثمارات في إنتاج الطاقة المستقلة بصورة تؤدي للإستثمار في عدد من المشاريع في المستقبل بقيمة إجمالية تعادل نحو 18 مليار دولار أمريكي.

8- وجميع وكالات الامم المتحدة داخل البرنامج المشترك لبرامج تنمية القطاع الخاص هي في بداية مرحلة التشغيل وسيجري التوظيف لها في نهاية الربع الأول من عام 2009. وتجري حالياً مراجعة لمخزون القوانين والتشريعات من قبل مجموعة العمل القائمة ضمن فريق المكلف بالمهمة. وقد ظهر هذا البرنامج من خلال سلسلة مناقشات منظمة مع كبار المسؤولين الحكوميين المعنيين بالأمر في مجال تنمية الاستثمار في القطاع الخاص وهو مصمم بهدف مواجهة التحديات الإقتصادية التي جرى إيجازها. وقد جرى عقد عدة مناقشات سياسية عالية المستوى في موائد دراسة مستديرة وكانت مدعومة من قبل فريق ناتج قطاع الإصلاح والتنويع الاقتصادي ERDSOT - وله إطار واضح بصورة محددة بمدخلات حيوية في اتجاه صاعد ونازل طبقاً لشروط استراتيجية التنمية الوطنية والميثاق الدولي مع العراق. ومن خلال هذا التدخل الحكومي فإن النتائج المرتقبة خلال 36 شهراً ستكون استراتيجية تنمية وطنية للقطاع الخاص وثلاث استراتيجيات تنمية اقتصادية في ثلاث محافظات ، وستكون مدعومة في بداية تطبيقها من خلال الأنشطة الإرشادية الانتاجية ، مما يوفر دعماً مباشراً لمؤسسات الأعمال الصغيرة في ثلاث محافظات مختارة بالإضافة لمسح شامل وتحليل للتشريعات المتوفرة ذات الصلة لتحديد الفجوات والثغرات ووضع تشريع جديد إن لزم الأمر ذلك.

حصيلة القطاع 2

تنمية القطاعات الرئيسية للاقتصاد المحلي في المناطق المحرومة

مؤشرات المحصلة (المراجعة و/أو المقترحة)	قاعدة البيانات الأساسية	الهدف	الوضع كما هو في شهر مارس (آذار) 2009
---	-------------------------	-------	--------------------------------------

2	2008: كلا 2009: 2 2010: 2	0	عدد المحافظات المختارة التي تستنفذ أكثر من 70 بالمئة من الميزانية المقررة لها
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/ برنامج تطوير وتقييم القيادات: مجمل عدد الوظائف المشكلة هو 1241 شخصاً منهم 975 رجلاً و 266 امرأة منظمة الأمم المتحدة للإنماء الصناعي: 138	2008:تحدد لاحقاً 2009:تحدد لاحقاً 2010:تحدد لاحقاً	ستحدد فيما بعد	عدد الوظائف المشكلة سنوياً لكل من الرجال والنساء (البيانات الأساسية والأهداف ستحدد من خلال مسح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - إشارة للمحصلة أو المنتج 3ر1- بيانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيانات الضمان الاجتماعي في الحكومة العراقية).

التحليل الشامل لسير التقدم في العمل

1- يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيادة عمل فريق ناتج قطاع الإصلاح الإقتصادي والتنويع الإقتصادي ERDSOT - في مجال تنفيذ الميزانية والإدارة المالية العامة. وفي عام 2008، عملت محافظتان وهما الديوانية وميسان على تنفيذ أكثر من 70 بالمئة من الميزانية المقررة لكل منهما. وبالإضافة لذلك، خلال عام 2008، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الشروع في ثلاثة مشاريع تنفيذ الميزانية في محافظات الأنبار والبصرة وإقليم كردستان. ويهدف مشروع تنفيذ ميزانية محافظة البصرة إلى بناء قدرة سلطات البصرة المحلية والسلطات دون المحلية مما يمكن السلطات من التخطيط والتنفيذ للميزانية الرأسمالية للمحافظة المتعلقة بمشاريع إعادة الإعمار والتطوير. ويهدف مشروع دعم تنفيذ ميزانية محافظة الأنبار إلى بناء القدرة في محافظة الأنبار المركزية لمؤسسات السلطات المحلية (المجلس المحلي ومكتب المحافظ) للقيام بتنفيذ ميزانية الأنبار للإستثمارات ذات الأولوية في تنفيذ الخدمات وإعادة إعمار وتطوير مرافق البنية الأساسية

الضرورية. ويهدف برنامج دعم تنفيذ الميزانية في المحافظات الشمالية (محافظات إقليم كردستان) للسلطات المحلية (المجلس المحلي ومكتب المحافظ) إلى تنفيذ الميزانية بهدف تقوية القدرات والطاقت في مجال السياسة المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والضبط للميزانية. ويعتبر توفير دعم تنفيذ الميزانية أمراً هاماً وأساسياً لتسريع جهود التنمية والتطوير في الإقليم الشمالي (إقليم المقاطعات الكردستانية).

2- وقد تمكنت منظمة العمل الدولية - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ILO and UNOPS في عام 2008 من توفير الدعم لنحو 750 مؤسسة صغيرة جديدة أو قائمة من قبل في القطاعات الرئيسية للاقتصاد وإفادة شراح إقتصادية مصنفة محلياً بأنها من مناطق السكان المحرومين في جميع المقاطعات المستهدفة. وفي نهاية عام 2008، جرى توزيع قروض بقيمة 203100 دولار أمريكي في الحلة، وبقيمة 150200 دولار أمريكي في الأهوار، وبمبلغ 204900 دولار في محافظة السليمانية. وكان معدل سداد القروض 100 بالمئة. ومن خلال هذه القروض الصغيرة، أتاحت للناس فرصة لإنشاء مشاريع جديدة و/أو تطوير وتنمية مشاريع قائمة من قبل، مما عمل بدوره على خلق وظائف جديدة للعاطلين عن العمل. ويجري العمل على تحسين فرصة الحصول على التدريب والإستشارة وغيرها من خدمات تنمية وتطوير الأعمال في المناطق الثلاث المذكورة حيث عملت منظمة العمل الدولية - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ILO and UNOPS على إنشاء مركزي معلومات للأعمال بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة في السليمانية والبصرة.

3- ومن خلال مشروع المنظمة الدولية للهجرة - برنامج تحقيق الاستقرار والأمن البشري - IOM's project, PHSS - جرى توزيع ما مجموعه 4494 منحة عينية ، وحصل 733 شخصاً على تدريب مهني كما تلقوا توصيات وأطمع عدة عمل. ومن أجل تحقيق الإستمرارية والمواصلة، خلال مشروع برنامج تحقيق الاستقرار والأمن البشري الثاني PHSS 2، فإن من المقرر خلق 3500 وظيفة جديدة إضافية في عام 2009-2010. كما جرى توزيع طرود منح عينية تتراوح في قيمتها بين 400 إلى 2000 دولار أمريكي لكل مستفيد حسب معدات المواد اللازمة لماشرة المشروع في إنشاء الأعمال... الخ.

4- ومن خلال مشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO رقم: سي 10 - 07 ، جرى إنشاء وحدات تطوير المؤسسات والمشاريع وأصبحت عاملة في ثلاث محافظات. وهذه الوحدات مصممة لتسهيل خلق مشاريع جديدة ودعم أصحاب المؤسسات القائمة. وحتى هذا التاريخ، جرى عقد ثلاثة دورات تدريبية لرجال الأعمال المهتمين بتنظيم عملية تأسيس مؤسسات في محافظة إقليم كردستان، وتدريب 81 صاحب مؤسسة، وعقد 3 تدريبات في ذي قار لنحو 79 صاحب مؤسسة .

كما حصلت محافظة بغداد حتى الآن على دورة واحدة لرجال الأعمال بمشاركة 15 رجل أعمال وخلق 25 مؤسسة أعمال متنوعة في إربيل مما عمل على توليد 138 وظيفة عمل في إربيل.

نتيجة القطاع رقم 3			
خطط تقوية قطاع الكهرباء والنقل لتسريع التنمية الاقتصادية			
مؤشرات النتائج (المعدلة و/أو المقترحة)	قاعدة البيانات الأساسية	الهدف	الوضع كما هو في شهر مارس (آذار) 2009
1- قطاع إمداد الكهرباء - الخطط المتبناة من الحكومة العراقية.	كلا	2008: كلا 2009: 2 2010: 1	2
2- قطاع الطيران المدني- الخطط المتبناة من الحكومة العراقية.	كلا	2008: كلا 2009: 2 2010: 1	0
3- تضيق الفارق بين مبلغ الميزانية الرأسمالية المطلوبة من قبل وزارة الكهرباء والمبلغ المعتمد في الميزانية العامة.	4ر1 تريليون دينار عراقي معتمدة عام 2008	2008: 4ر1 تريليون دينار عراقي معتمدة 2009: 7 تريليون دينار عراقي مطلوبة 4ر1 تريليون دينار عراقي معتمدة 2010: 7 تريليون دينار عراقي	في عام 2009: طلب مبلغ 7 تريليون دينار عراقي. وتم اعتماد 4ر1 تريليون دينار عراقي

%87	%2008: 90 %2009: 92 %2010: 94	%72	النسبة المئوية لتنفيذ الميزانية التي تلقتها وزارة الكهرباء
-----	-------------------------------------	-----	---

التحليل الشامل لسير التقدم في العمل:

أحرز برنامج الإيم المتحددة الإنمائي مكاسب جيدة ضمن مشاريع الكهرباء والنقل على مدار الأشهر الثمانية عشر الماضية.

1- الكهرباء

يظل معدل الطلب والإنتاج للكهرباء يحتاج إلى اهتمام مع زيادة ملحوظة في إمدادات الطاقة. وتشير النشرة الإحصائية الشهرية - MSS الصادرة في شهر ديسمبر (كانون أول) عام 2008 من مكتب المساعدة المؤقت بالسفارة الأمريكية في العراق إلى أنه اعتباراً من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2008، حصلت محافظة بغداد على ما معدله 17 ساعة من توفر اتيار الكهربائي في اليوم الواحد.

وعلى مدار الثمانية عشر شهراً الماضية، تم استكمال وإنجاز مشاريع متعددة في مجال قطاع الكهرباء. وقد اشتمل معظم هذه المشاريع على إعادة تأهيل منشآت توليد لطاقة الكهربائية. وتشتمل المشاريع التي تم إكمالها والطاقة الوطنية لها على ما يلي: (1) مرحلة المسيب الأولى: زيادة الطاقة الانتاجية بقدرة 100 ميغا واط. (2) مرحلة حرثا الثانية: زيادة الطاقة الإنتاجية بقدرة 55 ميغا واط. (4) الموصل: زيادة الطاقة الإنتاجية بطاقة تقديرية تعادل 38 ميغا واط. وقد عملت هذه الطاقة الإضافية على زيادة طاقة شبكة توليد الكهرباء الوطنية بنحو 38 ميغا واط.

وتجري مراقبة شبكة الكهرباء الوطنية من قبل المركز الوطني لتوزيع الأحمال الكهربائية. وقد عملت المرحلة الأولى على الانتهاء من عملية الإنشاء للمركز، وبوشر في عملية التدريب. ومن المرتقب الانتهاء من المركز الوطني لتوزيع الأحمال الكهربائية خلال عام 2009 وتأسيس سلسلة من وحدات المحطات التي تدار عن بعد حيث جرى ربط 28 محطة منها 14 محطة تمت تجربة اختبارها وتشغيلها بصورة كاملة في حين سيجري تجربة اختبار الـ 14 محطة المتبقية في الربع الثاني من عام 2009. وأصبح لدى 100 شخص خبرة في التقنية الجديدة كما جرى تطوير واختبار أنظمة البرامج الحاسوبية المتعلقة بها.

وقد تم بناء طاقة واسعة على الصعيد القومي في وزارة الكهرباء من خلال قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم 104ر3 شهر عمل من التدريب بإضافة 51 موظفاً في وزارة الكهرباء ممن استفادوا من التدريب التخصصي الدولي.

وبالإضافة لذلك، عملت ثلاثة برامج على توفير 171 مولد كهرباء مع وضع 53ر83% منها في مرافق الماء والصحة. وقد عمل أحد المشاريع التي تم الانتهاء من تشغيلها على تسهيل إعادة تأهيل وصيانة كهربائية رئيسية في أماكن رئيسية وتشمل مدينة الميناء، ومدينة حدودية رئيسية ومحطة إمداد المياه الرئيسية في بغداد.

توليد الكهرباء

تشمل المشاريع الجارية حالياً بناء طاقة توليد كهرباء في محافظة المثنى التي توفر الطاقة في في المحافظة، ووحدة المسيب الأولى التي تمثل شراكة مع التمويل الحكومي وإعادة إعمار القطاع الكهربائي في محافظة إقليم كردستان التي تمثل شراكة مع تمويل محلي وهي مبنية في محصلة النتائج رقم 2. وبالإضافة لذلك، جرى العمل على وضع خطة عمل رئيسية للكهرباء ويجري العمل على تحديثها لتشمل توليد الطاقة المتجددة والقضايا البيئية. وقد ظل بناء الطاقة الكهربائية موضع التركيز داخل كل المشاريع. وفي عام 2008، عملت وزارة الكهرباء على استنفاد 87% من ميزانيتها بمبلغ 4ر7 تريليون دينار عراقي.

2- النقل

تم التوسع في قطاع النقل واشتمل على الطيران المدني ومشروع الموانئ بشأن المعينات الملاحية.

الطيران المدني

تم الشروع في وضع الخطة الرئيسية وبناء الطاقة لقطاع الطيران المدني في العراق خلال عام 2008، وسوف يستمر ذلك العمل لغاية نهاية عام 2009. وسيعمل المشروع على دراسة الهيكل التنظيمي للطيران المدني، وقضايا السلامة، والملاحة الجوية وفقاً للمعايير الدولية ويعمل في المشروع وزارة المواصلات وسلطة الطيران المدني في العراق. وبالإضافة لذلك، فإن المشروع يشتمل على اتفاقية مع منظمة الطيران المدني العالمية (ICAO). وفي الوقت الحالي هناك مسودة تقرير تم وضعه من قبل فريق اختصاصي من منظمة الطيران المدني العالمية (ICAO) ويطلب أكثر من 200 توصية لمجاراة الأنظمة العالمية الرئيسية.

وقد أسفرت الاستشارات الواسعة عن طلب معالي وزير المواصلات تشكيل مجموعة صياغة قانونية لإكمال وضع قانون للطيران المدني لعام 2009. ويجري العمل حالياً على توريد المعدات، ووضع خطط التدريبات وعقد مؤتمر حول تطوير الطيران في العراق وخطة رئيسية مختصرة. وتتوفر نشرات ربع سنوية.

المساعدات الملاحية

يحتوي العراق على ستة موانئ ولكن ميناء أم قصر هو الميناء الوحيد بمياه عميقة، وعليه فإنه يعتبر الميناء المركزي لتجارة العراق عبر الطرق البحرية. وكما هو الحال في كل الموانئ في العراق، فإن ميناء قصر يقع على مصب نهري رئيسي يؤدي إلى الخليج العربي. وقد تركت ثلاث حروب جروحها العميقة على الميناء بما في ذلك: مخلفات الحطام، والعتاد غير المنفجر، والممرات المائية المليئة بالطمي. ونتيجة لذلك، فإنه يجري الآن نقل العديد من الاستيرادات العراقية عن طريق الأقطار المجاورة مما يخلق أنماط نقل مشوهة ومكلفة ويضر بالأقتصاد العراقي. وهذا المشروع يركز على النواقص وغياب وسائل المعينات الملاحية المرئية والإشارات بموجب المقاييس الدولية المتعارف عليها. وخلال هذه الفترة، فقد تم تحديد موقع لورشة عمل وتحديد قطع الإصلاح اللازمة. وقد تم القيام بجولة دراسية ووضع مسودة مواصفات فنية للعوامات الطافية مع طلب للمناقصة. ويجري إصدار رسائل إخبارية ربع سنوية حول الموضوع.

وخلال عام 2008، عملت وزارة الكهرباء على تخصيص 7ر4 تريليون دينار عراقي . ولعام 2008، عملت وزارة الكهرباء على تخصيص 7 تريليون دينار عراقي ويبدو أنه سيجري اعتماد مبلغ 1ر4 تريليون دينار عراقي أي نحو 20% من قيمة المبلغ المطلوب. والميزانية الرأسمالية لم يتم إصدارها بعد في نهاية شهر مارس.

واخيراً خلال عام 2008، عملت وزارة الكهرباء على إستفاد 87% من الميزانية المقررة.

ج) التعديلات الموصى بها في فريق الأمم المتحدة القُطري و/أو منتجات القطاعات (مع عرض الأسباب)

الإستنتاجات

- 1- الإرادة السياسية قائمة ومستقرة. والحكومة داعمة ومتعاونة وراغبة في تنسيق الجهود المشتركة وإجراء مساهمات الشراكة.
- 2- بيئة تمكينية حيث أن التدهور الأمني قد يعيق القدرة على التحرك في المحافظات ودعم المانحين والاستثمار الخاص.
- 3- الأزمة المالية لم تؤثر سلبياً على اقتصاد البلاد.
- 4- معدل التضخم مستقر، ومستوى تخفيض قيمة العملة غير متقلب.
- 5- معدل البطالة منخفض.
- 6- الوضع السياسي مستقر، والأحزاب والفئات السياسية عاملة بصورة تامة.
- 7- المقاولون من الباطن المحليون راغبون في المشاركة.
- 8- اقران التدخلات لإنعاش الاقتصاد الإنتاجي مع السياسة والإصلاح التشريعي والمؤسستي على المستوى القومي.

الأخطار:

- 1- إدارة المشاريع عن بعد من عمان تمثل أكبر تحد في مواجهة تنفيذ المشاريع الفعالة.
- 2- إن الإهتمامات الحكومية المحلية والأمنية ، وخاصة في محافظة بغداد قد تسببت في تأخيرات في المحافظة التي ظلت متأخرة في تنفيذ المشاريع بالمقارنة مع إربيل وذي قار.
- 3- تمويل إنشاء المؤسسات وتحسين ورفع مستوى المؤسسات المحلية تبيين أنه عملية صعبة التحقيق نظراً لارتفاع معدل الفائدة وفقدان الرغبة بشكل عام لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية المؤسسات المالية.
- 4- الترتيب الإستراتيجي للبرامج: التغيير الحاصل في أولويات الحكومة المركزية والمحلية مع دخول الحكومة المحلية الجديدة بمكانها في الربع الثاني من عام 2009 و/أو عدم التعاون بين مختلف المستويات الحكومية والدوائر.
- 5- تم وضع مسودات الوسائل القانونية ولكن لم يتم تبنيها ولا قبولها على المستوى القومي.
- 6- تردد المنظمات غير الحكومية والمقاولين في العمل مع الأمم المتحدة، وتردد من جانب المجتمعات.

7- المنازعات السياسية وتطورات التوترات بين بعض الأحزاب قد تؤثر في العمل وتعيق القدرة على الأداء وإنجاز المهام.

الفرص:

إن العامل الرئيسي للتمكين من المضي قدماً في المنتج 161 يتمثل في توفر التمويل للاستمرار في النشاط. وقد جرى الطلب من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - UNIDO - لإتمام مراجعة تشريعية للمناطق الصناعية، ولكنه نظراً لشح الموارد التمويلية فإنها لم تتمكن من القيام بأية أنشطة في هذا الصدد. وعلى النقيض من ذلك، أظهر مجلس الاستثمار الكردي اهتماماً ورغبة في تمويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بمبلغ 150000 دولار أمريكي - للشروع في القيام بتقييم تشريعي لمشروع قانون المناطق الصناعية.

هـ) البرامج المشتركة والتقارب والتعاقد مع الأمم المتحدة

- 1- إن برنامج تنمية القطاع الخاص هو برنامج مشترك ويشتمل على عدة وكالات للأمم المتحدة ومن بينها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNDP, ILO, UNIDO, FAO UNHABITAT, UNIFEM and UNOPS. وهذا البرنامج مصمم وينظر إليه من قبل اصحاب العلاقة العراقيين (الجهات العامة والخاصة)، ومختلف منظمات الامم المتحدة وأصحاب العلاقة الدوليين الآخرين كجهد لخلق وتمكين توفير هيكل فعال متماسك وشامل لتنمية القطاع الخاص في العراق على الصعيد القومي وعلى مستوى المحافظات في ثلاثة محافظات بصورة أولوية.
- 2- لقد عمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مشروع الطيران المدني إلى التعاقد مع منظمة الطيران المدني الدولية (ICAO) لإقامة علاقة شراكة وضمان مواجهة وسد متطلبات الالتزامات وفقاً للمقاييس والممارسات الموصى بها ومؤتمر شيكاغو ضمن الخطة الرئيسية للطيران المدني.
- 3- لقد ارتبط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO في برنامج مشترك لزيادة السياحة ونشر التسامح في المواقع التراثية.
- 4- تعمل منظمة العمل الدولية مع مكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع (ILO & UNOPS) بموجب نموذج تنفيذي مشترك حيث تتقلد منظمة العمل الدولية دور القيادة الفنية في حين يتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على توفير الخبرات الخاصة بتنفيذ المشاريع كما هي مطلوبة وتقديم الدعم الإداري والإمدادي. ويقوم النموذج على أساس نقاط القوة والمزايا النسبية لدى كل من منظمة العمل الدولية ومكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع، وبالتحديد: الخبرة العالمية الواسعة، وتجمع اخصائيين

مهرة، في مجال نشر وتعزيز الاستخدام من جهة، والوصول القوي للميدان وتوريد البنى التحتية في العراق.

و) الدروس المستفادة

1- حتى هذا التاريخ، يعتبر العراق المتلقي والمستفيد على أكبر نطاق من الدعم الدولي لبيئة إعادة الإعمار بعد الحرب. وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، كان معظم جهود الإعمار المتعلقة بالعراق تعتمد في بعض الأحيان على أنشطة غير مجربة أو مختبرة بصورة جيدة وكان ينظر إليها على أنها أنشطة استهلاكية. ومنذ عام 2003، تم جمع حجم كبير من المعرفة كجهد لتصميم جهود موجهة في الاتجاه التالي downstream أكثر اتساقاً وفعالية وإفادة. وسوف تعمل منظمة العمل الدولية مع شركائها في فريق ناتج قطاع الإصلاح والتنويع الاقتصادي - ERDSOT - للبناء على أساس هذا الكم من المعرفة في تنفيذ هذا العمل في هذا القطاع. وقد عملت المنظمة على تأسيس علاقة قوية مع أصحاب الشأن على المستوى القومي (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، والمؤسسات المالية IFI) بالإضافة لمعرفة تفصيلية بالعمل على المستوى المحلي في شمال ووسط وجنوب الدولة. ويشمل ذلك مشاركة العمل مع المحافظين الحكام، والمجالس المحلية، وأصحاب العلاقة الرئيسيين من المنظمات غير الحكومية مثل (غرف التجارة والصناعة، والاتحادات والنقابات والمنظمات غير الحكومية). وعلى الجانب الملموس، فإن عدم إقرار تقدم ملحوظ في وضع وتطوير قطاع اقتصادي خاص قوي في العراق ينبع من عدم بذل جهود كافية في مجال إصلاح وتقوية الهيكل المؤسسي والقانوني. وثمة فراغ قانوني ومؤسسي قائم في العراق مما يعيق بذل جهود حاسمة نحو تنمية اقتصادية وكبح جماع الطاقة التطويرية للموارد البشرية والطبيعية.

2- الرقابة الدائمة: لوحظ أنه من أجل ضمان أنشطة مشاريع فعالة ومنتزمنة، فإن المراقبة المتواصلة لفرق المشاريع في الميدان تعتبر في غاية الأهمية. وتقديم النصح بانتظام والمراقبة من جانب وحدات إدارة المشاريع - PMU - الموجهة لفرق المشاريع قد أسفرت عن إعطاء النتائج المرجوة.

3- البعوث إلى العراق ذات الصلة: إن إدارة مشروع ما عن بعد من عمان تمثل أيضاً عدداً من التحديات التي تؤثر سلباً على فعالية الانسياب الطليق للمعلومات بين المركز الرئيسي والموظفين العاملين في الميدان. وقد لوحظ أن البعثات ذات الصلة المرسله للعراق ينبغي أن تحدث بصورة متكررة وأكثر انتظاماً لضمان توفير إدارة فعالة فوق أنشطة المشاريع.

4- قلة توفر مرافق إقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق - خلال تقديم النصائح لأصحاب المؤسسات وأنشطة الاستشارات، أفاد المستشارون أن الاحتياجات الرئيسية تتمثل في ضرورة توفر

خطط تمويل ملائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وآلية الإقراض الموجودة حالياً إما غير راغبة في المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو أنها تتطلب رهونات و ضمانات سداد فائق أو معدلات فائدة عالية جداً. و يعتبر عدم توفر مصادر التمويل الإقراضية عاملاً رئيسياً في تثبيط عملية خلق وتنمية المشاريع.

5- مدخل الاعتماد على المراحل في تنفيذ المشاريع- وهذا يعني أن أنشطة المشاريع يجري تخطيطها وتنفيذها حسب الخطة التي يتوصل إليها فريق المشروع في كل محافظة. وهذه الطريقة تعطي الفرق العاملة في الحقل أو الميدان الفرصة للاستعداد التام قبل الشروع في أنشطة تنفيذ المشروع. وهذا من شأنه أن يضمن أن الفرق العاملة في الميدان لن تتخذ إجراءات لا يكون فيها المستفيدون أو المتلقون غير مستعدين لاستيعابها ولا تقود إلى وضع يكون فريق العمل في الميدان متقلبن بالأعباء أكثر من طاقتهم، ويجعلهم يخفقون في تنفيذ الأعمال.

6- يتعين على الوكالات اتباع الأنشطة المتوافقة بشدة مع الاستراتيجيات الاقتصادية في المحافظات وعلى الصعيد القومي وأن تقوم بتنفيذ ما يمثل شراكة قريبة مع السلطات المحلية والقومية وأصحاب العلاقة من الجهات غير الحكومية.

7- منظمات الامم المتحدة التي تنفذ المشاريع لديها شبكات وطاقات محلية وترتيبات عملية موضوعة من قبل ويتعين البناء عليها والتقييد بها.

8- لوحظ عدم حصول تقدم بارز في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي غياب التشريعات الملائمة وتوفر الشروط القانونية الملائمة، فإن الحكومة العراقية ستكون معاقبة في تنفيذ عملية الإصلاح الإقتصادي.

9- إن التحول إلى اقتصاد مبني على قطاع خاص سليم ومعافى لا يتطلب إصلاحات تشريعية فحسب، بل إنه يحتاج إلى إصلاح مؤسساتي ناجح أيضاً.

10- إن تقوية القطاعات الاقتصادية هي الأساسات اللازمة لتشجيع النمو الإقتصادي.

11- أهمية تشجيع أسلوب المشاركة من خلال انخراط السكان المحليين على صعيدين: اتخاذ القرار والقوى العاملة خلال مرحلتي التخطيط والتنفيذ، بالإضافة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وأصحاب العلاقة والجهات المعنية الأخرى.

القضايا العامة

- ينبغي استخدام هذه اللائحة لكل واحدة من نتائج القطاعات الثمانية لنظام الأمم المتحدة في العراق.
- ينبغي أن يكون تقرير منتصف الفترة لنتائج القطاع موجزاً ودقيقاً جداً. ويوصى بأن لا يزيد في طوله عن خمس صفحات. وينبغي أن يستخدم التقرير لغة واضحة وغير فنية. كما ينبغي تجنب استعمال المختصرات والرموز بقدر المستطاع.

(أ) التقييم الشامل لسير التقدم تجاه نتيجة فريق الأمم المتحدة القطري:

- يقدم مؤشرات لنتيجة فريق الأمم المتحدة القطري مع قاعدة البيانات الأساسية والهدف والوضع كما هو عليه بتاريخ 31 مارس (آذار) عام 2009. كما يضمن أن مؤشرات عملية النداء الموحد CAP indicators ظاهرة أيضاً في كل من نتيجة فريق الأمم المتحدة القطري وفي مستويات نتيجة القطاع.
- إن التحليل السردى لسير التقدم ينبغي أن يحل كيف أسهمت نتائج SOT إلى إحداث تغيير في مستوى نتيجة فريق الأمم المتحدة القطري، باستخدام المعلومات المقدمة في تقارير الوكالة لمراجعة منتصف الفترة. كما يتعين أن يلقي التحليل الأضواء على الاسهامات الشاملة/ والإسهامات الدالة لاستراتيجية الامم المتحدة تجاه أهداف الألفية للتنمية ICI/ MDGs

(ب) تقييم التقدم تجاه نتائج القطاعات

- ينبغي ان يبين تقييم التقدم تجاه نتائج القطاعات تحليلاً متكاملًا لإسهامات الوكالات الفردية تجاه نتيجة كل قطاع. وينبغي ان يأخذ التحليل في الاعتبار ويقر بفوائد الوكالات بصورة متقاربة.

(ج) التوصيات لتعديل المراجعات في فريق الامم المتحدة القطري و/أو نتائج القطاع (مع بيان الاسباب والتعليقات)

- بناء على مراجعات الوكالات نفسها وعمليات ورشة عمل مراجعة SOT، يتعين وضع توصيات لمراجعات/ تعديلات محتملة في شبكة نتائج SOT مع تعليل وبيان الأسباب بصورة واضحة.

والمراجعات المقترحة ستجري مناقشتها في ورشة العمل المراجعة المشتركة من أجل مصادقة الحكومة العراقية عليها وفريق الأمم المتحدة القطري وينبغي أن تكون متوافقة ومنسجمة مع الأولويات القومية.

د) التغييرات في الاستنتاجات والأخطار والفرص

التحليل الشامل للأخطار الرئيسية والفرص بما في ذلك عوامل التمكين التي أسهمت في تحقيق التقدم على مستوى النتائج. تحديد الأخطار الرئيسية والفرص المنطبقة على الفترة المتبقية من دورة البرنامج.

هـ) البرامج المشتركة وتقارب وتعاضد الأمم المتحدة

التقييم الشامل لمساهمة وكالات الأمم المتحدة في وضع التصورات والمفاهيم والتخطيط والتنفيذ والمراقبة ورفع التقارير وتقييم تأثير لبرامج المشتركة والمشاريع على نقاط القوة الرئيسية ذات العلاقة بالمسائل التشغيلية والبرامج والشراكات والتحديات.

و) الدروس المستفادة

بناء على تقارير المراجعة لمنتصف فترة الوكالة، تعمل على تقديم منظومة للدروس المستفادة خلال فترة المراجعة وكيفية الاستفادة منها في المستقبل.